زاخر: المجمع المقدس لن يلتفت لوثيقة مستقبل الأحوال الشخصية

كتب - مايكل ناصر

قال المفكر القبطي كمال زاخر، منسق جبهة العلمانيين الأقباط، إن المجمع المقدس المزمع انعقاده في ٢٠ نوفمبر الجاري، برئاسة البابا تواضروس الثاني، لن يلتفت لوثيقة مستقبل الأحوال الشخصية للأقباط المنبثقة عن تحالف رابطتي "أقباط ٣٨" و"حماة الإيمان".

وأضاف أن جدول أعمال المجمع محمل بأولويات تتجاوز أولوية هذا الملف، لافتا إلى الكنيسة قد تناقشها فيما بعد، لكن لا أحد يستطيع أن يفرض عليها شيئا.

وأشار زاخر إلى أن القانون الموحد للأحوال الشخصية للطوائف المسيحية لن يتضمن بنود الوثيقة، مؤكدا أن الكنائس أنهت صياغته، لكن صيغته النهائية لم تعلن بعد.

وأوضح منسق جبهة العلمانيين الأقباط أن إيجابية الوثيقة تأتي في انتقال الصدام بين الرابطتين "حماة الإيمان، وأقباط ٣٨" والكنيسة، إلى الحوار، واصفاً الوثيقة بأنها جهد فكري يحتاج للنقاش.

واستطرد قائلا: "الكرة في ملعب الكنيسة منذ البداية فيما يخص الأحوال الشخصية، لكن يمكن إقامة حوار في الفترة المقبلة من ناحية تحريك الأمور في ملف الأحوال الشخصية".

كانت رابطتا أقباط ٣٨ وحماة الإيمان قد أصدرتا وثيقة مساء اليوم تتضمن ٨ بنود لحل أزمة الأحوال الشخصية والزواج والطلاق المدني بالكنيسة الأرثوذكسية تزامناً مع مناقشة الكنائس للقانون الموحد للطوائف المسيحية للأحوال الشخصية.

بعد مطلب عودتها بسبب فتنة جبل الطير..

مؤسس أقباط ٣٨: جلسات النصح والإرشاد للمسيحيين غير دستورية

قال نادر الصيرفي مؤسس رابطة أقباط ٣٨ إن لجان النصح والإرشاد التي تستهدف المسيحيين في حال تغيير الديانة "غير دستورية"، لافتاً إلى أن الكنيسة تكيل بمكيالين في هذا الشأن.

وأضاف " أن البابا شنودة الراحل ضحّى بتلك اللجان مقابل عودة "وفاء قسطنطين" زوجة الكاهن والتي ذهبت بكامل إرادتها. على حد قوله.

وأشار الصيرفي إلى أنه في حال غياب زوجة كاهن فإن الكنيسة تتواصل مع الجهات التنفيذية لإعادتها، بينما إذا كانت سيدة عادية فإنها لا تسترعي انتباه أحد.

وأردف قائلاً "بعض السيدات لوحت بتغيير ملتها أمام المجلس الإكليريكي بسبب أزمة الأحوال الشخصية، فرد عليها أحدهم قائلاً: "كلبة وراحت".

وأوضح أن الغالبية لا يتعرضون للخطف، وإنما هذه القضايا لها خلفيات كثيرة وملابسات، لافتاً إلى أن سيدة جبل الطير هربت في المرحلة الأخيرة بعد علاقة لفترة طويلة مع الشخص المتهم باختطافها.

وأردف قائلاً "ابحثوا عن الذين أفسدوا الحياه الدينية والأسرية ".

وطالب الصيرفي بضرورة وضع حل جذري للأزمة، مشيراً إلى أن الكنيسة عليها ممارسة النصح والإرشاد منذ البداية، دون حاجة لجلسات نصح فيما بعد التحول الديني للبعض.

ولفت إلى أن قوانين الأحوال الشخصية هي السبب المباشر في كافة الأحداث الطائفية، مؤكداً أنه في حال السماح بالطلاق فإن ذلك سيمنع اصطحاب الأطفال مع المتحولات دينيًا وستمر الأمور دون "فتنة طائفية".

يذكر أن فتنة جبل الطير نشبت على خلفية اختفاء سيدة تدعى إيمان مرقس صاروفيم ٤٠ عاماً من منزلها بمنطقة جبل الطير، وتواتر شائعات عن هروبها مع شخص يدعى سامي أحمد الجلفي.

بعد توافق رابطتي "أقباط ٣٨" وحماة الإيمان..

وثيقة مستقبل الأحوال الشخصية للأقباط..والكرة فى ملعب الكنيسة

دخلت أزمة الزواج والطلاق المدني لمنكوبي الأحوال الشخصية منعطفاً جديداً بعد توقيع رابطتي "أقباط ٣٨"، و"حماة الإيمان"، وثيقة جديدة تحت اسم "مستقبل الأحوال الشخصية للأقباط".

وبحسب الوثيقة فإن مرحلة الصدام بين الرابطتين والكنيسة قد قاربت على الانتهاء بعد توافق بين فرقاء الأحوال الشخصية على أن الكنيسة بمجلسها الإكليريكي ومجمعها المقدس هي الجهة التشريعية الوحيدة المنوط بها إعطاء تصاريح الزواج الأول والثاني وفقا لتعاليمها الأرثوذكسية السليمة، ولا توجد أي جهة أيا كانت لها الحق فيما يخص ذلك الأمر، وفقاً للبند الثاني من الوثيقة.

وأرجأت الرابطتان الصراع مع القيادة الكنسية الممتد منذ ٤ أعوام على الصعيدين الإعلامي والقانوني، لحين إعلان المجمع المقدس موقفه من الوثيقة في دورتي انعقاده القادمتين بما يعني قرابة ٦ أشهر من الآن.

ورفض نادر الصيرفي منسق حركة أقباط ٣٨ المعنية بملف الزواج والطلاق المدني، القانون الموحد للأحوال الشخصية للطوائف المسيحية المزمع إقراره قريبا، بعد مناقشات جادة بين رؤساء الكنائس تستهدف التوافق على البنود محل الخلاف.

وقال الصيرفي إن الرابطة ترفض إقراره، لافتا إلى أنها ستقدم مذكرة قانونية لوزير العدالة الانتقالية تتضمن أسباب رفض القانون.

وأضاف أن الوثيقة التي تأتي في ٨ بنود لا بديل عنها في حل أزمة الأحوال الشخصية.

وجاءت بنود الوثيقة الموقعة من الرابطتين على النحو الآتي:

البند الأول: مشكلة الأحوال الشخصية في التاريخ الكنسي المعاصر تعد أزمة كبرى ولتفاقم الصراع بين مختلف الأطراف مما يساء استخدامه حتما من أعداء السلام وما أكثرهم، فقد اتفق الطرفان على تغليب المصلحة العامة وسلامة العقيدة والتعليم الأرثوذكسى والمساهمة في تخفيف المعاناة عن أصحاب مشاكل الأحوال الشخصية.

البند الثاني: التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من الوثيقة، وحتما لجميع بنودها علما بأن الموقعين على هذه الوثيقة يمثلون أنفسهم والروابط التي ينتمون إليها، ومن يؤمن بنفس مبادئهم.

البند الثالث: تعتبر الوثيقة ملزمة لكلا الطرفين بمجرد التوقيع عليها البند الرابع، اتفق الطرفان على تقدير وإعلان الحقائق الآتية:

١- التقليد والتعليم الكتابي والقوانين الكنسية، تؤكد على أنه لا طلاق إلا لعلة الزنا ولا زواج للطرف المخطئ، بينما يجوز الانفصال دون إعادة زيجة إلا في حالات خاصة، تتم بالمتابعة الدقيقة من المختصين مع ضمان كل الحقوق المدنية والذمم المالية.

٢- الكنيسة بمجلسها الإكليريكي ومجمعها المقدس هي الجهة التشريعية الوحيدة المنوط بها إعطاء تصاريح الزواج الأول والثاني، وفقا لتعاليمها الأرثوذكسية السليمة ولا توجد أي جهة أيا كانت لها الحق فيما يخص ذلك الأمر.

٣- وبحسب قول البابا شنودة الثالث من يريد أن يتزوج مدنيا، فليتزوج بعيدا عن الكنيسة، فالكنيسة لن تشرع أو تقنن أي فعل خاطئ من وجهة نظرها وغير مسئولة عن تبعيات الزيجات المدنية.

٤- من المستقر عليه في القوانين القبطية الأرثوذكسية أنه يوجد اختلاف وفصل تام بين الطلاق والتطليق الكنسي الذي يعقبه زيجة كنسية ثانية والطلاق أو التطليق المدني لأسباب مدنية متنوعة لذلك نهيب بمراعاة الإيضاح التام بهذه المسألة عند إقرار القانون الجديد.

٥- يرى الطرفان عدم وجوب إلزام الكنيسة بإتمام مراسيم أو عقود الزواج الأول أو الثاني أو بالحالات الخاصة التي تتم بالمتابعة الدقيقة من قبل المختصين من الكنيسة أو للمتزوجين مدنيا وعدم أحقية المطلقين وفقا للتشريعات المدنية المتنوعة للدولة بإقامة أية دعاوى قضائية تلزم الكنيسة بالزواج، وأن الكنيسة فقط بحسب قوانينها وتعاليمها الأرثوذكسية هي الوحيدة المنوط بها الترخيص بالزواج الأول والثاني.

٦- بموجب ما ذكر في هذه الوثيقة فقد اتفق الطرفان على توفير الجهد المبذول في الصراع، والتوافق على إعداد مقترحات ومشروعات تندرج تحت الإستراتيجيات المتفق عليها، وبذل قصارى الجهد لعرضها علي المجمع المقدس في دورته الحالية التي سوف تنعقد في تاريخ ٢٠ نوفمبر، حيث تشتمل المقترحات على الحلول المدنية والحلول الإدارية التنظيمية للزواج والطلاق كتوصيات مشتركة.

٧- اتفق الطرفان على شرح ما سبق وتقديمه للجهات المختصة والمعنية والمهتمة، وكذلك طرح الوثيقة لحوار مجتمعي وتداولها في وسائل الإعلام دون أي تجريح أو هجوم على شخصيات كنسية التي تقدم لها كل الاحترام والتقدير والطاعة.

٨- يحل الاتفاق في حالة معارضة الكنيسة "المجمع المقدس"، لبنود الوثيقة خلال دورتي انعقاد من تاريخ التوثيق.

٩- تحررت من هذه الوثيقة نسختان بيد كل طرف من الأطراف للعمل بها عند اللزوم.

توقيع رابطتى أقباط ٣٨ وحماة الإيمان وثيقة جديدة تحت اسم مستقبل الأحوال الشخصية للأقباط

أقباط ٣٨ ترفض إقرار وثيقة المستقبل !؟

إيرينى صفوت

العلمانيون الأقباط يحذرون من أجنحة كنسية تسعى لعزل «تواضروس»

رفض التيار العلماني القبطي ما أسماه محاولات تجميد أو إعاقة خطوات البابا تواضروس الثانى، ومحاصرته في مسيرته الكنسية التي بدأت قبل عامين باعتلائه الكرسي المرقسي، محذرا من أجنحة داخل الكنيسة تسعى لعزل البابا، تزامنا مع ترويج بعض الأقلام والأبواق الموالية لها فى الفضاء الإعلامي.

وناشد من وصفهم بالآباء المستنيرين بالمجمع المقدس التصدي للمؤامرة التي يقودها البعض داخل مجمعهم وتحالفاتهم خارجه، لإسقاط البابا أو وقف مسار الإصلاح واسترداد الكنيسة لموقعها المتقدم في خريطة الخدمة وفي الوطن.

وقال التيار الذي يرأسه المفكر القبطي كمال زاخر في بيان له مساء اليوم بعنوان "الكنيسة بين الانطلاق والتفكيك" سنتصدى بحزم على كل الأصعدة ونكشف عن رؤوس المؤامرة، بالوثائق والشهادات، في لحظة لا تحتمل التخاذل أو التراجع عن الدفاع عن الكنيسة.

وأضاف البيان أن المجمع المقدس للكنيسة القبطية الأرثوذكسية دورته السنوية المعتادة في جلسات ممتدة في الفترة من الأحد ١٦ نوفمبر إلى يوم الخميس ٢٠ نوفمبر الجاري، برئاسة البابا تواضروس الثاني، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية، لافتا إلى أن دورة المجمع هذه، تأتي فى ظروف عامة وكنسية غاية في الدقة والحساسية، وقد سبقها عدة مؤشرات تشكل مخاطر عديدة تستهدف تحجيم وتقليص مسار قيادة الكنيسة باتجاه التصحيح والإصلاح الذى اتخذه البابا منذ اليوم الأول له على الكرسي المرقسي.

وعدد التيار العلماني في بيانه إنجازات البطريرك الجديد التي يأتي أبرزها في "المصالحات المتتالية مع المستبعدين من الإكليروس والعلمانيين، وإعادة بعضهم إلى مواقعهم الكنسية، إعادة هيكلة الدوائر المعاونة، واستبعاد الوجوه التقليدية التي كونت مراكز قوى مسيطرة على القرار الكنسي باتجاه مصالحهم، وامتدت إلى المجال السياسي وتصدرت الإعلام".

رمزي لـ البابا: الأساقفة بيلعبوا من وراك ..ولو هيمشوها دولة دينية..يقولوا لنا

أبدى النائب القبطي ممدوح رمزي عضو مجلس الشورى السابق استياءه من تدخل الكنيسة في السياسة عبر سعي الأنبا بولا أسقف طنطا لإرسال قوائم ترشيحات قبطية للأحزاب، تمهيدًا لمجلس النواب المقبل.

وقال رمزي، طلبت من البابا تواضروس الثاني إبان احتفالية عيد ميلاده بالمقر البابوي توضيح الأمور بشأن تدخل الكنيسة في ترشيحات مجلس النواب، وقلت له نصًا" الأساقفة بيلعبوا من وراك".

وأضاف أن الأحزاب السياسية هي سبب الرئيسي في تدخل الكنيسة بقوائم ترشيحات، نظير سعي الأحزاب للحصول على أصوات الأقباط في الانتخابات البرلمانية المقبلة.

وأشار إلى أن "أمين راضي " رئيس حزب المؤتمر أبلغه بإرسال الأنبابولا قوائم ترشيحات تضم عددًا من أعضاء لجنة المواطنة بالكنيسة من بينهم "ثروت بخيت، مارجريت عازر، كمال سليمان، د.سوزي ناشد".

واستطرد قائلًا" لو هتمشي بفكر الدولة الدينية.. يقولوا لنا".

وأوضح رمزي أن ما حدث مع البابا لم يتعد كونه نقاشًا مع القيادة الكنسية، مؤكدًا على أن السياسيين الأقباط لن يقبلوا من الكنيسة فرض شخصيات بعينها على الساحة البرلمانية".

وكان الأنبا بولا قد التقى رئيس حزب الوفد د.السيد البدوي، ورئيس حزب المصريين الأحرار لعرض قوائم ترشيحات قبطية لإدراجها ضمن قوائم التحالفات في انتخابات مجلس النواب المقبل.